ائتلاف المالكي يؤكد إمكانية حسم الخلاف حول قانون النفط والغاز

إقليم كردستان يلوّح بخيار المحكمة الاتحادية

□ بغداد/ احمد علاء

أكد ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي إمكانية حسم الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول تشريع قانون النفط والغاز، فيما لوحت أربيل بإمكانية اللجوء لخيار المحكمة الاتحادية لتجاوز تباين تفسير المواد الدستورية المتعلقة بتوزيع الثروات الطبيعية بين العراقيين.

وقال النائب عن دولة القانون عبود العيساوي لـ(المدى): "توفرت رغبة مشتركة بين الحكومة والاتحادية وإقليم كردستان في الوصول إلى حلول وسطى، وهناك سعي بهذا الاتجاه، وخصوصا أن المسودة المطروحة من الحكومة قريبة من القانون الذي طرح في العام ٢٠٠٧، وستجري مناقشته في البرلمان، وبعد القراءة الثانية سيخضع للتعديلات لتجاوز أي تقاطع بين الجانبين".

وفيما نفى ائتلاف الكتل الكردستانية إبرام اتفاقات سرية مع الأطراف المشاركة في الحكومة بخصوص تنفيذ ورقة المطالب الكردية التي طرحت أثناء محادثات تشكيل الحكومة الحالية، أكد النائب محمود عثمان إمكانية اللجوء للمحكمة الاتحادية لحسم تباين وجهات النظر حول ما ورد في الدستور بخصوص تقاسم وتوزيع الثروات الطبيعية، وقال لـ "المدى": "لم نبرم اتفاقا سريا مع دولة القانون أو أي طرف آخر مشارك في الحكومة، وهناك آراء متباينة حول تفسير المادة الدستورية المتعلقة بتوزيع الثروات، وبالإمكان حسم ذلك من خلال المحكمة الاتحادية، والحوار المقبل لابد أن يصل إلى حلول مرضية للطرفين وبما يخدم الحفاظ على الحكومة الحالية وتجاوز العقبات التي تعترض مسارها".

وتضمنت ورقة المطالب الكردية التي طرحها ائتلاف الكتل الكردستانية أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة الحالية، فقرة تنص على تشريع قانون النفط والغاز، وبما يضمن تمتع الإقليم بثرواته الطبيعية طبقا لما ورد في الدستور، التي مازالت قيد النقاش، فالمادة نصت على أن "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الإقليم والمحافظات"، أما المادة ١١٢ فنصت على أن: "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف".

ويرى معظم الأطراف المشاركة في الحكومة ضرورة انجاز التعديلات الدستورية خلال الدورة التشريعية الحالية، لتجاوز بروز أزمات سياسية محتملة، نتيجة خضوع التفسيرات لرؤى ومواقف متباينة، فيما يذهب البعض إلى التشكيك بدور المحكمة الاتحادية، في حسم الخلافات الدستورية لاعتقادهم بأنها وفي ظل غياب القانون لتنظيم عملها، يمكن أن تخضع قراراتها لنفوذ جهات مهيمنة على السلطة التنفيذية.

وألقى مقرر لجنة النفط والطاقة قاسم محمد وهو قيادي كردستاني، بالمسؤولية على قادة الكتل السياسية وقال "في اغلب بلدان العالم تبرم الاتفاقات خارج البرلمان ومن ثم يتم اللجوء إلى مجلس النواب لغرض التشريع فحسب"، متابعا "أن الخلافات أمر طبيعي وان الوفد الكردستاني الذي من المؤمل أن يصل إلى بغداد خلال الأيام المقبلة سيضع هذا الخلاف في مقدمة المباحثات إلى جانب النقاط الخلافية الأخيرة"، محذرا من عدم إقرار القانون لأنه يؤثر على مصلحة العراق في الحاضر والمستقبل".

وألمح محمد إلى إمكانية أن تقدم جميع الكتل بمن فيها الكردستانية تنازلات بخصوص المشروع بالرغم من إصراره على أحقية المشروع المقدم من البرلمان إلا انه قال "لا يوجد اسود أو ابيض في الحياة السياسية وكل شيء قابل للنقاش".

وخلص القيادي الكردستاني إلى "أننا نرحب بأي صيغة حل تقدم، لكن المشكلة لازالت كبيرة تحتاج إلى وقت لان عمقها يمتد إلى خمس سنوات، وإذا ما راعى المشروع الجديد الصلاحيات الدستورية فأن طريقه سيكون سالكا نحو الإقرار وفي عدم وجود ذلك ستكون هناك صعوبة كبيرة".

وأعلنت اللجنة أمس الأول تأجيل قرار قانون شركة النفط الوطنية لحين إقرار قانون النفط والغاز

وقال عضو اللجنة فرات الشرع إن "لجنة النفط والطاقة النيابية قررت سحب قانون شركة النفط الوطنية لحين إقرار قانون النفط والغاز بصيغة تدعم السياسة النفطية في البلاد".

وأضاف أن "قانون الشركة الوطنية سيتم التباحث بشأنه مع وزارة النفط التي لا تزال تعترض على بعض الفقرات فيه لأنها ترى أنه يربك تعاقداتها بشأن جولات التراخيص الثلاثة الماضية".

وأوضح أن "لجنة النفط والغاز طلبت من هيئة رئاسة البرلمان عدم إدراج قانون شركة النفط الوطنية ضمن جدول أعمالها لقراءته قراءة ثانية خلال شهر تشرين الأول كما كان مقرراً".

ومنحت لجنة الطاقة النيابية شركة النفط الوطنية صلاحية الإشراف على الموارد النفطية ومتابعة المشاريع النفطية التفصيلة بعد وزارة النفط وفق قانون ينظم عملها.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت خلال شهر أيلول من العام الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.

وتعتزم وزارة النفط العراقية زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة إلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك).

كتابة على الحيطان

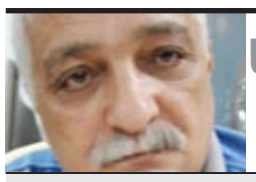

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

والرأي عند "شجاعة" النواب

يتضح من المشهد الداخلي لمجلس النواب ان معظم النواب لاحول لهم ولا قوة ، وهم عادة ما يكونون تحت ابط ومواقف رئيس الكتلة أو التجمع، وسمعت شخصيا من أكثر من نائب أن التصويت بالنسبة لهم محنة وإحراج ، ففي كثير من الأحوال تختلف رؤية ووجهة نظر النائب عن رئيس كتلته ، ومع ذلك يصوت تأييدا لموقف رئيس الكتلة الذي يصله في الكثير من الأحيان عن طريق الموبايل ، خصوصا وان المجلس قد منح لرؤساء الكتل حق الغياب الابدي بسبب مشاغلهم خارج العراق وهم رؤساء كتل داخل العراق !! ان الدخول الى كتلة سياسية لأغراض انتخابية أو اصطفافات محددة لا يعني الغاء المجموع لحساب الفرد ، وفي كثير من الاحيان يكون موقف رئيس القائمة خاطئا مثل عين الشمس كما يقال ، ومع ذلك يضطر اكثر اعضاء الكتلة الى الاقتناع بـ " حشر مع الناس عيد " ، وفي بعض الاحيان تشهد هذه الكتل انشقاقات واضحة وصريحة بسبب تحكم رئيس الكتلة بكل صغيرة وكبيرة مما يؤدي الى الغاء شخصية الاخرين على المستوى الشخصي والسياسي .

البعض يطالب باستخدام اجهزة التصويت الالكترونية التي صرفت عليها مبالغ طائلة ، تخلصا من الحرج وتماشيا مع روح العصر واختصارا للوقت ، وهذا شيء مفهوم وصحيح في ظل الديمقراطيات الراسخة والتي يستطيع فيها النائب ان يرفع يديه تصويتا او رفضا كما يستعمل الجهاز، اي ان استعمال جهاز التصويت الالكتروني قد اخترع لتنظيم العمل وليس لحماية النائب من الخوف او الجبن ، المثير للسخرية ان كافة المطالب باستخدام جهاز التصويت تبرر ذلك حماية للنائب ومنحه الحرية للتعبير عن افكاره!

بربكم كيف يستطيع نائب ان يبني دولة ويقود شعبا ويدافع عن الأصوات التي اجلسته على كرسي البرلمان وهو انسان خائف ومنزوع الإرادة!! أنا شخصيا وفي هذه الظروف لا أؤيد استخدام الجهاز ، وارفع صوتي عاليا بأن الشعب في هذه المرحلة لا يحتاج الى هذا النوع من النواب ، فهو يحتاج الى النائب الشجاع الذي لا تردعه في الحق لومة لائم ، نائب يقف بشجاعة امام جمهوره ويعلن عن وجهة نظره بالأحداث ، الشعب لا يريد نائبا يضع افكاره ، ان كانت لديه افكار ، في جيب سرواله الخلفي مضحيا على اقل تقدير بشخصيته المعنوية من اجل امتيازات النائب وهي عبارة عن حفنة من الملايين !

نحن نعرف جيدا ان التصويت العلني قد غير الكثير من اتجاهات الرأي داخل البرلمان ، وهذا ليس الفضيحة الوحيدة في مشهدنا السياسي ، وان الكثير من النواب اعلنوا مواقف صريحة فيما بعد التصويت خارج البرلمان وهذا اكثر ارباكا للعملية السياسية . والقسم الآخر انشق عن الكتلة الأم .. إذن دعوا عملية الفرز تتواصل حتى نصل الى النائب الذي يقول ما يفكر به هو لاما يفكر به رئيس الكتلة الذي غالبا ما يرسل مواقفه عبر الـ sms!

لعبة محصلتها لاشيء

□ عن: موقع "فورين بوليسي"

وفقا لاتفاقية وضع القوات التي تم توقيعها بين العراق والولايات المتحدة، ينبغي ألا يبقى جندي واحد على ارض العراق بحلول يوم ١ كانون الثاني ٢٠١٢ (بالطبع لا يشمل ذلك القوة العسكرية الصغيرة في مكاتب السفارة الأميركية). هذا لا يتعلق بالوعود التي أطلقها أوباما في حملته أو بتوفير الأموال، و إنما هو الإجراء الصحيح لمصلحة كلا البلدين. وبرغم مقترح البيت الأبيض في إبقاء ما يقارب ثلاثة آلاف مقاتل في العراق، فان تمديد أي وجود أميركي هو قرار خاطئ من الطرفين العراقي والأميركي.

وعلى الرغم من استمرار المشكلة السياسية و مشكلة الإرهاب في العراق، فانه الآن بلد مستقر بشكل معقول ويجب أن يحظى بفرصة التخطيط لمستقبله. صحيحٌ أن انتخابات ٢٠١٠ قد فشلت في تنصيب أية كتلة لحكم البلاد ونتج عنها جمود سياسي، و صحيح أن بقايا القاعدة مستمرة في ارتكاب الأعمال الوحشية ضد المواطنين، وصحيح أن المجموعات الإيرانية ووكلاءها في العراق مستمرون في زعزعة استقراره من اجل إضعافه أمام المطامع الإيرانية، فان العراق يبقى متأرجحا ولا يريد العودة إلى الفوضى التي حصلت عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨.

هذا انجاز حقيقي ينبغي أن يفتخر به العراق والولايات المتحدة على حد سواء حتى و إن كان الطريق طويلا ومكلفا. لقد آن الأوان أن يقف العراق على قدميه بلا وجود أميركي يؤثر سلبا على سياسته. هناك فصائل مهمة ضمن المجتمعات الكردية والسنية تريد بقاء قوة أميركية في العراق بينما مجتمعات أخرى تعتبر ذلك إهانة للعراق. هذه قضية مهمة يجب التفاوض بشأنها. مجازيا، في حالة مغادرة الولايات المتحدة فأنها تترك العراق ليتصدى لجارته إيران وتنهي ما يسميه جيران العراق "احتلالا"، لتسمح له بإكمال تطبيع علاقاته الإقليمية. العراق لديه ثغراته الأمنية الخطيرة التي يجب مواجهتها، سواء باستخدام المتعاقدين الأميركان أو الغربيين. وتبقى السيطرة على سماء العراق تسبب قلقا للعراقيين، إلا أن الكثير من شركات المجال الجوي سيسعدها أن تزود العراق بالتجهيزات والمدربين لعلاج هذه المشكلة. الإعلان الأخير عن شراء طائرات أف-١٦ من الولايات المتحدة هو خطوة أولى جيدة تجاه السيطرة الفعلية على الجو. مع ذلك سيحتاج العراقيون إلى استئجار مدربين لتدريب الطيارين، و قد يحتاجون أيضا إلى تدريب متواصل على استخدام قطع المدفعية وغيرها من منظومات الأسلحة. لكن هذه الثغرات الفنية يمكن ملؤها بسهولة، وسيستجيب السوق بسرعة للبترودولار العراقي.

على الرغم من استمرار المشكلة السياسية ومشكلة الإرهاب في العراق، فانه الآن بلد مستقر بشكل معقول ويجب أن يحظى بفرصة التخطيط لمستقبله.

إن الثناء على نصوص اتفاقية وضع القوات سيكون حاسما للولايات المتحدة أيضا، إذ أن إبقاء العراق ضمن هذه النصوص التي أملتها حكومته السيادية سيمحي المفهوم القائل بان الولايات المتحدة قد غزت العراق لغرض ضمه إلى ولاياتها. فإذا ما أرادت الولايات المتحدة التدخل في بلد آخر فمن المفيد الإشارة إلى العراق كدليل على أنها ستغادر ذلك البلد عندما يطلب منها ذلك.

بينما يبذل الدبلوماسيون الأميركان في بغداد جهودا في التفاوض من اجل تعديل اتفاقية وضع القوات للسماح ببقاء قوة صغيرة، فان هذه الجهود يجب أن تتوقف بسرعة.

بعض قادة السياسة الخارجية الأميركية من أمثال السيناتور جون مكين وغيره يقولون إن من مصلحة الولايات المتحدة ترك قوة بسيطة في العراق لمواجهة النفوذ الإيراني. هذا كلام غير صحيح، إذ أن إيران تمكنت فعلا من شق طريقها في العراق بسبب الوجود الأميركي. وعندما تغادر الولايات المتحدة سيتمكن أبناء العراق من الاهتمام بشكل آخر بعلاقتهم مع إيران وأنهم لا ينسون بأنهم قاتلوا هذه الجارة في حرب دموية طويلة، و لا رغبة لهم في ان يكونوا دولة تابعة لأي كان. وبرغم الزعم القائل بان تقليص الوجود الأميركي في العراق لا يتعلق بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة، فأنها فعلا سياسة داخلية جيدة. إنها تحشد المهمة العسكرية في العراق بأسلوب اتفاق الحزبين (الجمهوري و الديمقراطي). ادخار التكاليف سيكون مهما جدا وان مؤشر الثلاثة آلاف مقاتل الذي وضعته الإدارة هو خطوة جيدة تجاه هذا الهدف لكن يجب عليها أن تنهي الصفقة وتنفذ الاتفاقية الحالية.

أخيرا، فان الجدل حول الوجود العسكري الأميركي يأخذ صانعي السياسة بعيدا عن القضايا الحقيقية في علاقة الولايات المتحدة المستقبلية مع العراق، أي دور وزارة الخارجية ومجتمع الأعمال الأميركي. هاتان الوسيلتان هما اللتان سترسمان شكل العلاقات الأميركية – العراقية و مدى تقدمها. و بصراحة كلما أسرع الجيش الأميركي بالتنحي عن طريق هاتين الوسيلتين، كلما كان ذلك أفضل.

■ ترجمة المدى

اعلام

◆ الزاملي: سياسيون يدعمون الإرهاب

ذكر النائب عن التيار الصدري حاكم الزاملي، وجود عدد من السياسيين العراقيين يقدمون الدعم المالي والمعلومات الاستخباراتية لمجاميع إرهابية تفجر في البلاد.

وقال الزاملي أمس، عدد من دول الجوار تدعم الإرهاب لأجل زعزعة الأمن، لكي تدفع الخطر عن بلادها وتتخلص من تنظيم القاعدة، مشددا على أن هناك من يريد القول: بان الأميركان أصحاب الفضل ببسط الأمان في العراق.

◆ الفتلاوي: القانونية تناقش العفو العام

ذكر عضو اللجنة القانونية النيابية حسون الفتلاوي "أن اللجنة ستعقد الأربعاء المقبل اجتماعا مطولا لبحث قانوني العفو العام ومجلس السياسات الإستراتيجية"، مبينا أن "اللجنة بالإجماع متفقة على أن القانونين بحاجة إلى تعديلات لفقراتهما".

وأوضح الفتلاوي أن "أعضاء اللجنة القانونية من القائمة العراقية متفقون على أن بعض فقرات قانون مجلس السياسات مخالفة للدستور ويجب تعديلها ومنها الصلاحيات الممنوحة لرئيس المجلس".

◆ الجبوري: يجب إلغاء الوقفين السني والشيعي

قال النائب عن العراقية البيضاء قتيبة الجبوري إن "الوضع الراهن يفرض على الجميع أن يتخذوا موقفا وطنيا شجاعا فيما لو كانوا صادقين في نواياهم لإغلاق الباب على أية مخاوف من عودة الاحتقان الطائفي".

وطالب الجبوري أمس بـ"تشكيل وزارة للأوقاف والشؤون الدينية وإلغاء الوقفين السني والشيعي وأوقاف الأقليات لإنهاء حالة الانقسام الطائفي والقضاء على المخاوف من عودة تخندقاته"، بحسب قوله.